مشاهدات اقتصادية

دراسة لسوق دمشق للأوراق المالية في ظل الأزمة الاقتصادية الراهنة

حامد سيف الدين
باحث في الأسواق المالية

عام آخر من الأزمة الاقتصادية أصاب سوق دمشق للأوراق المالية بالتراجع الكبير. فبعد أن تراجع أداء السوق في العام ٢٠١١ نتيجة لمرور البلاد بأزمة اقتصادية خانقة، اشتدت آثارها في العام ٢٠١٢ لتطيح بكل رموز الاقتصاد السوري بما فيها سوق الأوراق المالية

فانخفاض السيولة بيد المستثمرين، وتخوف جزء كبير منهم، وانتشار حمى البيع، والإحجام عن الشراء إلى جانب انخفاض القوة الشرائية لليرة السورية، وارتفاع أسعار صرف العملات الأجنبية وغيرها من العوامل ساهمت بشكل كبير في تراجع أداء سوق دمشق للأوراق المالية

حيث سجل مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية خلال العام ٢٠١٢ تراجعاً بنسبة (١١،٥٪) ليبلغ /٧٦٩.٦/ نقطة بعد أن كان سجل /٨٦٩.٥١/ نقطة في نهاية العام ٢٠١١، ومن الجدير بالذكر أنه كان قد سجل /١٧١٩.٠٤/ نقطة في نهاية العام ٢٠١٠.

ومن الملاحظ أن المؤشر سجل معظم تراجعه خلال العام ٢٠١١، حيث تراجع بقيمة /٨٥٠/ نقطة، في حين أنه تراجع بقيمة أقل بكثير خلال العام ٢٠١٢ لم تتجاوز المائة نقطة

أما فيما يتعلق بالقيمة السوقية الكلية للشركات المدرجة، فقد سجلت انخفاضاً واضحاً في نهاية العام ٢٠١٢ مقارنةً مع نهاية

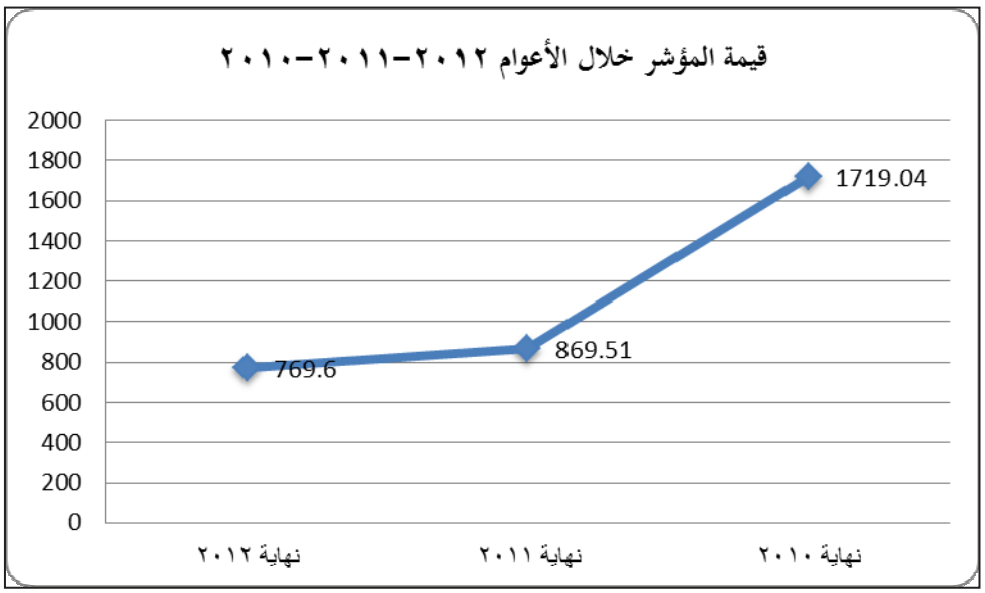

العام ٢٠١١ بنسبة (١٠.٥٪) وذلك على الرغم من إدراج أسهم الشركة السورية الكويتية للتأمين خلال العام ٢٠١٢، فقد سجلت إجمالي القيمة السوقية الكلية للشركات المدرجة في نهاية العام ٢٠١٢ مبلغ ٧٤.٠٤٣.٧٢٧.٢٥٧ ل.س بعد أن سجلت ما قيمته ٨٢.٦٩٣.٩١١.٦١٨ ل.س في نهاية العام ٢٠١١، في حين أنها سجلت قيمة ١٤٤.٣٥٥.٦٢١.٠٤٤ ل.س في نهاية العام ٢٠١٠.

وقد سيطر قطاع الخدمات على معظم التداولات من ناحية قيمة التداول في العام ٢٠١٢، حيث استحوذ على ما يقارب (٤٥٪) من قيمة التداول العام، وجاء في المرتبة الثانية قطاع البنوك بنسبة (٤٠٪) ويليه قطاع التأمين بنسبة (١٢٪) في حين لم تتجاوز حصة كل قطاع من القطاعات المتبقية (١٪).

والجدول التالي يبين نصيب كل قطاع من تداولات العام ٢٠١٢:

القطاع	حجم التداول	قيمة التداول	عدد الصفقات
الخدمات	٣٤.٢٣٪	٤٥.٦٠٪	٠.١٢٪
الصناعي	٠.٦٧٪	٠.٦٧٪	٢.٦٩٪
البنوك	٥٨.٧٣٪	٤٠.٣٦٪	٨٩.٤٦٪
التأمين	٦.١٤٪	١٢.١٧٪	٧.٠٨٪
الزراعي	٠.٢٣٪	١.٢١٪	٠.٦٥٪
المجموع	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

والذي يميز العام ٢٠١٢ في سوق دمشق للأوراق المالية وجود بعض الشركات التي لم يتم تداول أسهمها أبداً خلال العام، وهي: الوطنية للتأمين (آروب سورية) السورية الكويتية للتأمين، والتي تم إدراجها في العام ٢٠١٢. كما أن ما يميز العام ٢٠١٢، هو تعليق ترخيص وتجميد أعمال الشركات: بيت الاستثمار السوري (بايونيرز) للاستثمارات المالية (ايفا) للخدمات المالية.

وبعد مرور حوالي العامين على صدور قانون الشركات الجديد، بموجب المرسوم التشريعي رقم /٢٩/ لعام ٢٠١١، وبالعودة إلى الفقرة الثالثة من المادة /٩١/ منه والمتضمنة على التالي: "تحدد القيمة الاسمية للسهم الواحد بمائة ليرة سورية فقط وعلى جميع الشركات المساهمة المغفلة بما فيها شركات المصارف والتأمين توفيق أوضاعها فيما يخص ذلك خلال سنتين من تاريخ نفاذ هذا المرسوم التشريعي" وقد تضمنت الفقرة الثانية من المادة /٢٢٧/ بأن قانون الشركات هذا يعتبر نافذاً من تاريخ صدوره والموافق ل ١٤-٠٢-٢٠١١، وبالتالي فإن المهلة الممنوحة للشركات المساهمة سواء العامة أم الخاصة لتعديل القيم الاسمية لأسهمها وجعلها تتوافق مع قانون الشركات الجديد تنتهي مع منتصف شباط من العام ٢٠١٣. وعلى اعتبار أننا نركز على الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية في مقالتنا هذه فإننا سوف نستعرض الشركات التي قامت بتعديل القيمة الاسمية لأسهمها، والشركات التي لم تقم بذلك بعد،

العمل البطيء والوقت المهدور من خصائص العملية البيروقراطية أينما طبقت...

فمن الملاحظ أن معظم الشركات المدرجة قامت بتعديل القيمة الاسمية لأسهمها باستثناء الشركات: الوطنية للتأمين- الشركة المتحدة للتأمين- السورية الكويتية للتأمين (سولدراتي) للتأمين- الهندسية الزراعية (نماء).

كذلك الأمر فقد شهدت قيمة الأسهم المتداولة في السوق تراجعاً كبيراً خلال العام ٢٠١٢ بنسبة (٧٢.٤٪) مقارنةً مع العام ٢٠١١، لتسجل ما قيمته ٢،١٤٣،٢٦٧ ل.س مقابل ٧،٧٧٥،٥٤٧،٥٢٧ ل.س في العام ٢٠١١.

ومن الملاحظ أن شهر آب كان له النصيب الأكبر من قيمة التداولات حيث سجلت فيه ٩٨١.١٠٩.٥٧١ ل.س، وقد دعم هذا التقدم وجود صفقات ضخمة بقيمة ٩٧٦.٩٣٨.٢٢٧ ل.س يليه الأشهر آذار وكانون الثاني وأيار بقيم ٣٣١.٥٧٠.٩٧٦ و ١٨٥،٥٠٧،٧٩٨ و ١٨٢،٣٤٦،٤٤٤ ل.س على التوالي.

في حين أن شهري تشرين الأول وأيلول كان لهما النصيب الأصغر من تداولات العام ٢٠١٢، حيث سجلا ٧،٢٧٤،٨٢٩ و ٧،٥٢٠،١٣٧ ل.س على التوالي.

ومن ناحية أخرى، وبالانطلاق من توزيع قيم التداولات حسب الشركات المدرجة، نلاحظ أن المجموعة المتحدة للنشر والتسويق قد سجلت أعلى قيمة تداولات بين الشركات المدرجة خلال العام ٢٠١٢، مسجلةً ٩٧٦،٩٣٨،٢٢٧ ل.س، يليها بنك سورية الدولي الإسلامي فبنك قطر الوطني فالعقيلة للتأمين التكافلي وذلك بقيم ٤٤٩،٩٧٩،٧٢١ و ٢١٥،٢٥٢،١٩٣ و ١٩٦،٣٤٧،٥٢٣ ل.س على الترتيب.

يبين الشكل البياني التالي قيم التداولات في سوق دمشق للأوراق المالية خلال العام ٢٠١٢ موزعة حسب الأشهر:

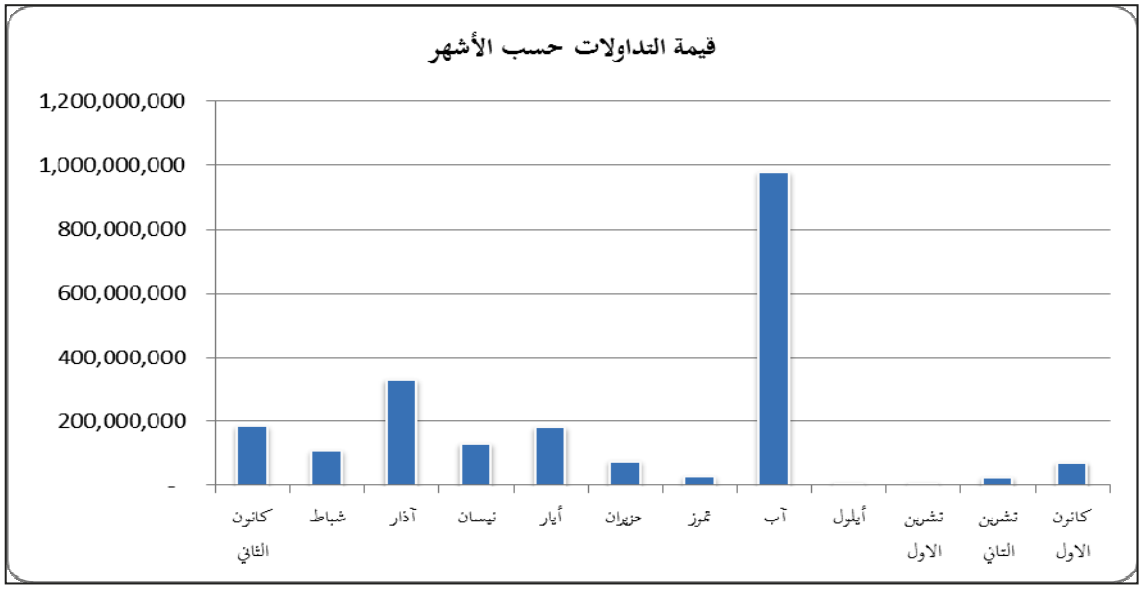

ومن ناحية أخرى، وبالانطلاق من توزيع قيم التداولات حسب الشركات المدرجة، نلاحظ أن المجموعة المتحدة للنشر والتسويق قد سجلت أعلى قيمة تداولات بين الشركات المدرجة خلال العام ٢٠١٢، مسجلةً ٩٧٦،٩٣٨،٢٢٧.٥٠ لس، يليها بنك سورية الدولي الإسلامي، فبنك قطر الوطني، فالعقيلة للتأمين التكافلي، وذلك بقيم ٤٤٩،٩٧٩،٧٢١ و٢١٥،٢٥٢،١٩٣ و١٩٦،٣٤٧،٥٢٣ لس على الترتيب والشكل البياني التالي يبين قيمة التداولات في السوق موزعة حسب الشركات المدرجة خلال العام ٢٠١٢:

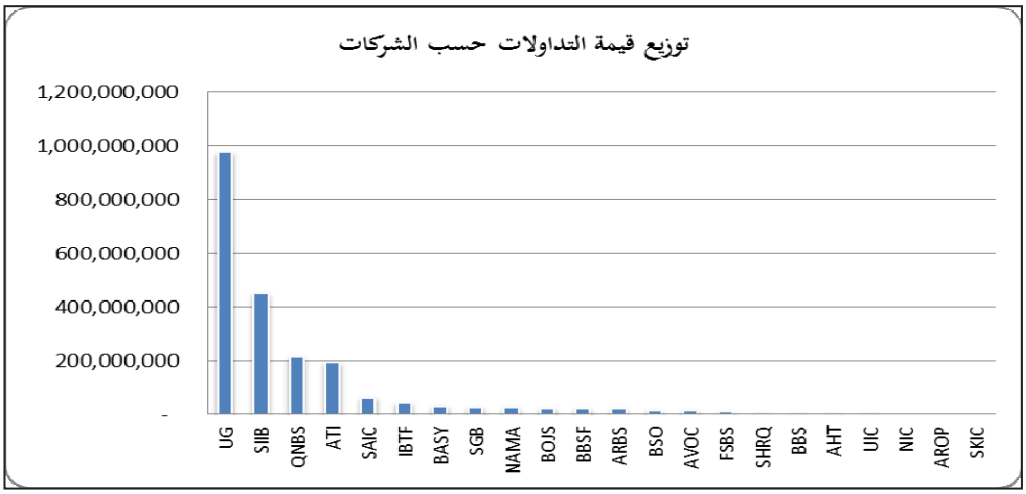

ولرسم صورة أوضح عن أداء السوق لا بد من القيام بتحليل حجم التداولات، فمن الملاحظ وجود تراجع واضح في حجم التداول خلال العام ٢٠١٢ مقارنةً مع العام ٢٠١١، حيث بلغت نسبة التراجع (٣١.٥٪) لتسجل حجم تداول ١١،٢٠٣،٦٠٨ سهم في العام ٢٠١٢ مقارنةً مع ١٦،٣٧٧،٤٤٣ سهم خلال العام ٢٠١١.

ويُلاحظ بأن شهر آب قد سجل أعلى قيمة لحجم التداول بلغت ٣،٨٧٤،٧٨٥ سهم، في حين جاء شهر آذار في المرتبة الثانية من حجم التداولات بقيمة ١،٣٩٧،٥١١ سهم، ومن ثم شهر كانون الثاني بقيمة ١،٣٨٩،٥٧٧ سهم في حين أن شهري أيلول وتشرين الأول كان لهما النصيب الأقل من حجم تداولات العام ٢٠١٢، حيث سجلا ٩١،٣٨٢ و ٩٠،٠٩٨ سهم على التوالي.

والشكل البياني التالي يبين حجم التداول في سوق دمشق للأوراق المالية خلال العام ٢٠١٢ موزع حسب الأشهر:

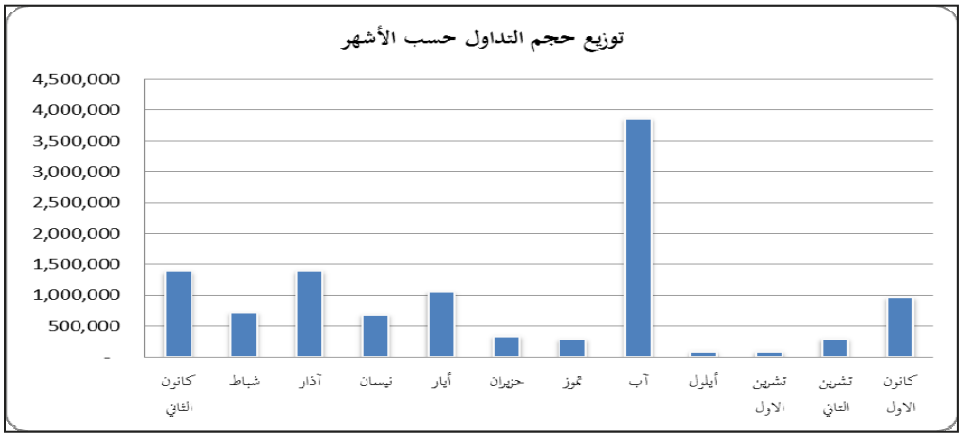

وعند قيامنا بتوزيع حجم التداول حسب الشركات نلاحظ أن بنك سورية الدولي الإسلامي قد سجل أعلى حجم تداول بين الشركات المدرجة من حيث حجم التداول بلغت ٤،٥٣٢،٩٤٤ سهم، وجاء في المرتبة الثانية المجموعة المتحدة للنشر والتسويق بقيمة بلغت ٣،٨٣٤،٨٩٠، والشكل البياني التالي يوضح توزيع حجم التداول خلال العام ٢٠١٢ حسب الشركات:

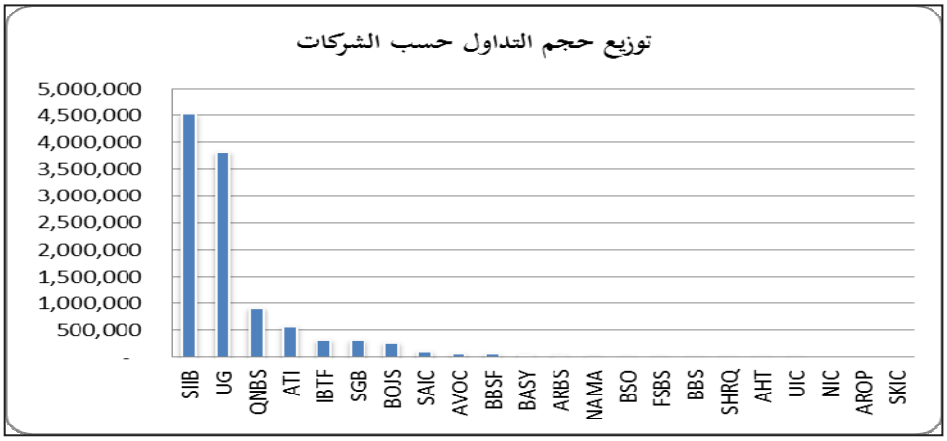

وفي النهاية لا بد من التطرق إلى عدد الصفقات التي تمت خلال العام ٢٠١٢، فقد سجل عدد الصفقات في العام ٢٠١٢ انخفاضا ملحوظاً مقارنةً مع العام ٢٠١١ بنسبة بلغت حوالي (٧٩.٦٪). حيث بلغ إجمالي عدد الصفقات خلال العام ٢٠١٢ ما قيمته ٨،٣٣٤ صفقة، وقد سجل شهر كانون الثاني أكبر عدد صفقات بقيمة ١،٨٠٥ صفقة، في حين تلاه الأشهر آذار، وأيار، ونيسان، وشباط بقيم ١،٤٤٢ و ١،٣٩١ و ١،٢٣٦ و ١،١٥٢ صفقة على الترتيب، وقد سجل شهري آب، وأيلول أقل عدد صفقات بمقدار /٥٨/ صفقة لكل منهما. والشكل البياني التالي يبين الفروق بين عدد الصفقات خلال أشهر العام ٢٠١٢:

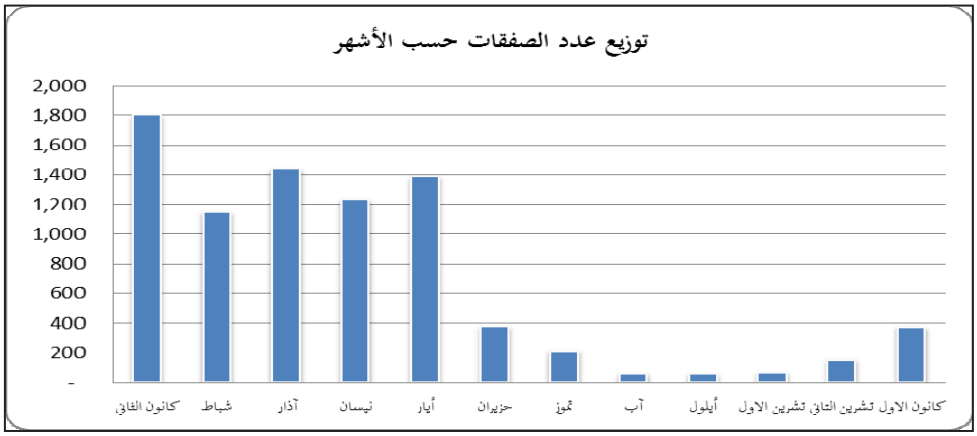

أما فيما يتعلق بتوزيع عدد الصفقات حسب الشركات المدرجة، فنلاحظ أن بنك سورية الدولي الإسلامي قد سجل أعلى عدد صفقات خلال العام ٢٠١٢ بلغت ٤،٢٨٤ صفقة يليه بنك قطر الوطني بقيمة ١،٦٥٤ صفقة، والشكل البياني التالي يوضح توزيع عدد الصفقات التي تمت خلال العام ٢٠١٢ حسب الشركات.

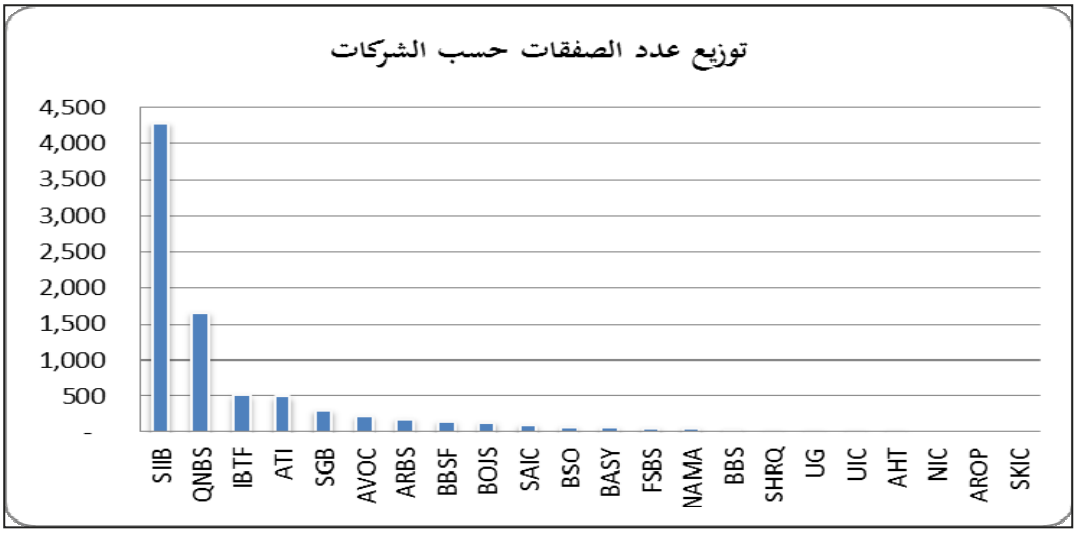

وبهدف الوقوف على أوضاع الشركات المدرجة بشكل أقرب، سنقوم بالتطرق إلى نسبة مهمة جداً، ويتم اعتمادها في الأسواق المالية العالمية وهي مكرر الربحية ويقيس مكرر الربحية (P/E) نسبة السعر السوقي للسهم إلى ربحية السهم ، فكلما ارتفع مكرر الربحية لسهم ما دل ذلك على أن المستثمرين يدفعون سعراً أعلى مقابل كل وحدة ربح، والعكس بالعكس أيضا. ويعتبر مكرر الربحية من أكثر مقاييس تقييم الأسهم استخداماً نظراً لسهولة حسابه وبديهية مفهومه.

ولاحتساب مكرر الربحية للشركات المدرجة، قمنا بالاعتماد على ربحية الأسهم كما وردت في التقارير المالية للشركات المدرجة بتاريخ ٣٠/٠٩/٢٠١٢، بالإضافة إلى أسعار إغلاق الأسهم المدرجة في نهاية شهر أيلول من نفس العام، والجدول التالي يبين ربحية كل سهم وسعر إغلاقه بالإضافة إلى نسبة مكرر الربحية كما هي في نهاية الربع الثالث من العام ٢٠١٢:

الرمز	الشركة	السعر السوقي	ربحية السهم	مكرر الربحية
BASY	بنك عودة سورية	١٢٤.٥٠	٠.٠٦	٢,٠٧٥.٠٠
SAIC	سولدارتي للتأمين	٥٦٠.٠٠	٠.٩٦	٥٨٣.٣٣
BBS	بنك بيبلوس- سورية	٨٩.٧٥	٠.٥٤	١٦٦.٢٠
BSO	بنك سورية والمهجر	١٤٢.٥٠	١.٨١	٧٨.٧٣
BBSF	بنك بيموالسعودي الفرنسي	٧٤٤.٠٠	١١.٥٨	٦٤.٢٥
NAMA	الهندسية الزراعية- نماء	٩٩٩.٩٨	٢٤.٤٨	٤٠.٨٦
ATI	العقيلة للتأمين التكافلي	٦٣.٧٠	٢.٠٠	٣١.٨٥
AROP	آروب سورية	١٨٤.٩٠	٦.٨٥	٢٦.٩٩
UIC	الشركة المتحدة للتأمين	٨٨٢.٠٠	٣٤.٦١	٢٥.٤٨
FSBS	فرنسبنك- سورية	٩٦.٠٥	٤.٣٩	٢١.٨٨
NIC	الوطنية للتأمين	٩٠٠.٠٠	٤٣.٦٧	٢٠.٦١
IBTF	الدولي للتجارة والتمويل	١٢٦.٠٠	٦.٣٤	١٩.٨٧
SHRQ	بنك الشرق	١٠٠.٠٠	٦.٤٢	١٥.٥٨
SIIB	بنك سورية الدولي الإسلامي	٨٢.٢٥	٦.٣٠	١٣.٠٦
SKIC	السورية الكويتية للتأمين	٥٠٠.٠٠	٦٠.٨٢	٨.٢٢
QNBS	بنك قطر الوطني- سورية	٦٤.٥٠	٨.٦٨	٧.٤٣
AVOC	الأهلية للزيوت النباتية	١١٠.٤٦	١٨.٥٥	٥.٩٥
UG	المجموعة المتحدة للنشر	٢٥٤.٦٨	-٣٣.٤٧	-٧.٦١
ARBS	البنك العربي- سورية	١٠٢.٧٥	-٧.٨٦	-١٣.٠٧
AHT	الأهلية للنقل	٩٧١.٥٠	-٤١.٧٦	-٢٣.٢٦
BOJS	بنك الأردن- سورية	٨١.٧٥	-١.٨٦	-٤٣.٩٥
SGB	بنك سورية والخليج	٨٠.٩٧	-١.٣٤	-٦٠.٤٣

يوضح الجدول السابق وجود فروق في قيم مكرر الربحية حيث سجلت أكبر قيمة لدى بنك عودة

المدير الناجح والعاقل هو الذي لا يخاف قرارات ذات ضرورات خاصة

تجاوزت (٢٠٠٠)، وجاءت شركة سولدراتي في المرتبة الثانية، ومن ثم بنك بيبلوس بقيم (٥٨٣.٣٣-١٦٦.٢٠) على الترتيب، وقد جاءت هذه القيم الكبيرة لمكرر الربحية نتيجةً لانخفاض ربحية أسهم هذه الشركات وقد سجلت الشركات بنك قطر الوطني والأهلية للزيوت النباتية أقل قيم موجبة لمكرر الربحية بلغت (٧.٤٣-٥.٩٥) على الترتيب.

إلى جانب ذلك فقد سجلت الشركات التالية: المجموعة المتحدة للنشر، والتسويق، والبنك العربي، والأهلية للنقل، وبنك الأردن، وبنك سورية، والخليج، قيماً سالبة لمكرر الربحية نتيجة تسجيل هذه الشركات خسائر في نهاية الربع الثالث من العام ٢٠١٢.

وضمن هذه التحديات، سنقوم باستعراض الخطوات المتخذة من قبل إدارتي هيئة الأوراق، والأسواق المالية السورية، وسوق دمشق للأوراق المالية لمواجهة الظروف التي تؤثر على أداء السوق.

فقد أصدرت الهيئة عدداً من القرارات والتعاميم خلال العام ٢٠١٢ لتخدم أداء الشركات، نوجزها في الآتي:

- قرار مجلس المفوضين رقم / ١٤/ الصادر بتاريخ ٢٣/٠١/٢٠١٢:

١-يوقف العمل بأحكام المادة العاشرة من قرار مجلس إدارة السوق رقم /٣٥٥/ تاريخ ٠١/٠٤/٢٠٠٩ المتعلقة بتخفيض السعر المرجعي للورقة المالية المدرجة في السوق بمقدار توزيعات الأرباح المقررة إيقاف تعديل السعر المرجعي عند توزيع أرباح الشركات المدرجة لغاية ٣١/١٢/٢٠١٢.

٢-يوقف العمل بأحكام المادة التاسعة من قرارات مجلس إدارة السوق رقم /٤٤٥/ تاريخ ٣١/٨/٢٠٠٩ المتعلقة بتعديل السعر المرجعي للورقة المالية المدرجة في السوق في اليوم التالي لتاريخ اكتساب المساهم لحقه في الأسهم المجانية وذلك لغاية ٣١/١٢/٢٠١٢.

- قرار مجلس المفوضين رقم /١٨/ الصادر بتاريخ ١٥/٠٢/٢٠١٢:

١-يلغى العمل بالبند الثاني من القرار مجلس المفوضين رقم / ١٤/ الصادر بتاريخ ٢٣/٠١/٢٠١٢ المتعلق بإيقاف العمل بأحكام المادة التاسعة من قرارا مجلس إدارة السوق رقم /٤٤٥/ تاريخ ٣١/٨/٢٠٠٩ المتعلقة بتعديل السعر المرجعي للورقة المالية المدرجة في السوق في اليوم التالي لتاريخ اكتساب المساهم لحقه في الأسهم المجانية بحيث يتم العودة للعمل وفق أحكام المادة المذكورة.

٢- يبقى البند الأول من القرار مجلس المفوضين رقم / ١٤/ الصادر بتاريخ ٢٣/٠١/٢٠١٢ كما هو.

قرار مجلس المفوضين رقم /٢٣/ الصادر بتاريخ ٠٩/٠٤/٢٠١٢: تعدل الفقرة (ج) من المادة التاسعة من تعليمات التعامل بحقوق الأفضلية بالاكتتاب المشار إليها أعلاه والتي نصت على الآتي: "إذا لم تتمكن الشركة من بيع كامل الأسهم غير المكتتب بها بسعر يزيد عن سعر الإصدار فيحق للشركة، وبعد حصولها على موافقة الهيئة تغطية الأسهم المتبقية وتسجيلها كأسهم خزينة بقرار من مجلس الإدارة". لتصبح كما يلي:

(إذا لم تتمكن الشركة من بيع كامل الأسهم غير المكتتب بها بسعر يزيد عن سعر الإصدار فيحق للشركة، وبعد حصولها على موافقة الهيئة إما تمديد المهلة المحددة لبيع الأسهم والمشار إليها في الفقرة (أ) من هذه المادة لفترة إضافية يحددها مجلس المفوضين، أو تغطية الأسهم المتبقية وتسجيلها كأسهم خزينة بقرار من مجلس الإدارة).

- قرار مجلس المفوضين رقم /٥٠/ بتاريخ٩/٩/٢٠١٢، والمتضمن تعديل تعليمات تجزئة الأسهم، ودمجها والخاصة بكسور الأسهم الناتجة عن تعديل القيمة الاسمية.
- التعميم رقم /٣/ الصادر بتاريخ ١٥/٠١/٢٠١٢، والمتضمن مطالبة الهيئة للشركات المدرجة بتسديد بدل الإدراج السنوي عن عام ٢٠١٢.
- التعميم رقم /١٣/ الصادر بتاريخ ٢٥/٠٣/٢٠١٢، والمتضمن تذكير الشركات المساهمة العامة بضرورة تعديل القيمة الاسمية لأسهمها لتصبح متوافقة مع المرسوم التشريعي رقم (٢٩) لعام ٢٠١١، لتصبح مئة ليرة سورية.

وبالملخص قامت الهيئة خلال العام ٢٠١٢ بإيقاف العمل بتخفيض السعر المرجعي للورقة المالية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية بمقدار توزيعات الأرباح المقررة حتى نهاية العام ٢٠١٢ وذلك بهدف عدم المساهمة في تراجع سعر الورقة المالية نتيجة لتوزيع الأرباح، كذلك فقد ركزت الهيئة على تذكير الشركات بضرورة تجزئة أسهمها لتوافق قانون الشركات الجديد، وبشكل خاص أن المدة الممنوحة بهذا القانون ستنتهي في الربع الأول من العام ٢٠١٣.

جلسة تداول يوم الاثنين في ٢٨/٠٥/٢٠١٢ وبسعر ابتدائي خمسمائة ليرة سورية، وليصبح عدد الشركات المدرجة في السوق /٢٢/ شركة.

وضمن أنشطة سوق دمشق التعريفية، والتعليمية، فقد تم عقد دورة تدريبية بعنوان" المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية" وذلك خلال الفترة الممتدة من ١٥ وحتى ٢٥ كانون الثاني ٢٠١٢، إلى جانب قيام السيد المدير التنفيذي للسوق بإلقاء محاضرتين: الأولى بالتعاون مع الغرفة الفتية الدولية بدمشق JCI بعنوان "أهمية سوق دمشق للأوراق المالية في عملية التنمية الاقتصادية" ضمن مشروع سلسلة محاضرات الأعمال التي تقوم بها الغرفة على صعيد نطاق الأعمال، والثانية بعنوان "الاستثمار في سوق دمشق للأوراق المالية" في قاعة محاضرات غرفة تجارة دمشق.

كما قام السيد المدير التنفيذي للسوق بحضور الاجتماع السنوي لاتحاد البورصات العربية، والذي تم انعقاده في سلطنة عمان حيث تم خلال الاجتماع نقل رئاسة الإتحاد لسوق مسقط للأوراق المالية لمدة دورة كاملة.

وقد زارت مجموعة من طلاب كلية الاقتصاد جامعة دمشق اختصاص التأمين والمصارف للتعرف على السوق وحضور إحدى جلسات التداول.

ومن خلال العودة إلى تقرير الإدراج الذي أعدته إدارة السوق، فقد تم تعديل أوضاع بعض الشركات المدرجة على الشكل الآتي:

* المجموعة المتحدة للنشر والإعلان والتسويق من السوق النظامية إلى السوق الموازية - (أ).
* الشركة السورية الدولية للتأمين من السوق النظامية إلى السوق الموازية - (أ).
* بنك سورية والخليج من السوق الموازية - (ب) إلى السوق الموازية – (أ).
* فرنسبنك – سورية من السوق الموازية - (ب) إلى السوق الموازية – (أ).

وقد تم تنفيذ نقل الشركات المذكورة أعلاه في جلسة يوم الاثنين بتاريخ ٠٢/٠٧/٢٠١٢.

وبما يخص اجتماعات الهيئة العامة للسوق، فقد تم اجتماع الهيئة العامة العادية لسوق دمشق للأوراق المالية في نهاية شهر أيار من العام ٢٠١٢، وذلك بحضور السيد المدير التنفيذي للسوق وأعضاء مجلس إدارة سوق دمشق للأوراق المالية وعدد من أعضاء مجلس مفوضي هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية برئاسة الدكتور محمد العمادي رئيس مجلس مفوضي الهيئة، بالإضافة إلى حضور (٢٠) عضواً من أعضاء السوق.

إلى جانب ذلك وبهدف إعادة انتخاب مجلس إدارة جديد للسوق فقد تم انعقاد هيئة عامة غير عادية للسوق في تشرين الثاني من العام ٢٠١٢، وقد نجح المرشحون من الشركات المساهمة المدرجة وشركات الوساطة بالتزكية، وهم:

◊ السيد الدكتور غالب عبد المنعم بياسي/ عضو مجلس إدارة بنك سورية الدولي الإسلامي.
◊ السيد الدكتور سليم بدر الدين الشلاح/ عضو مجلس إدارة بنك الشرق.
◊ السيد لؤي محمد الحبال/ المدير التنفيذي لشركة بايونيرز للاستثمارات المالية.
◊ الدكتور نجيب مجد جرجي الحكيم/ نائب رئيس مجلس إدارة شركة العالمية الأولى للاستثمارات المالية.

وبعد هذا العرض السريع، يمكننا القول بأن هناك تراجعاً كبيراً في أداء سوق دمشق للأوراق المالية خلال العام ٢٠١٢، سببه الرئيسي وجود أزمة اقتصادية خانقة انعكست بشكل مباشر على الاستثمار في سوق المال.

إلا أن عدم وجود إحصائيات حديثة عن الوضع النقدي في سورية صادرة عن مصرف سورية المركزي تبين حجم السيولة المتواجدة في البلاد مع نهاية العام ٢٠١٢، وعدم وجود سياسات إفصاح تتمتع بالشفافية الكافية، والسرعة اللازمة لنقل الوضع المالي، والنقدي لدى الجهاز المصرفي في سورية، لعبا دوراً كبيراً في عدم قدرتنا على التحليل السليم لأسباب تراجع أداء سوق دمشق للأوراق المالية، فكما هو معروف حينما تنخفض كتلة النقد تتراجع التداولات في أي سوق مالي إلى جانب ما تلعبه الأزمات الاقتصادية من تخبط، وعدم استقرار تجعل الصورة غير واضحة لدى المستثمرين المحتملين الذين ينتظرون على الدوام استقرار الأحوال السياسية والاقتصادية ليكونوا على قدر كافٍ من المعرفة لما هو محتمل من ظروف اقتصادية تساعدهم على الدخول في فرص استثمارية متنوعة وعلى رأسها الاستثمار في أسواق المال.